



قرار رقم (٢٩٠) لسنة ٢٠٢٠

بتاريخ ١٩ / ٢ / ٢٠٢٠

بشأن صندوق التأمين الخاص للعاملين بجهاز المدعي العام الاشتراكي

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية :

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.

وعلى قرار رئيس الهيئة رقم ٣٢٦ لسنة ٢٠١٦ بتفويض السيد المستشار نائب رئيس الهيئة في الاعتماد والموافقة على كافة القرارات الخاصة بصناديق التأمين الخاصة.

وعلى قرار الهيئة رقم (٣١٤) لسنة ١٩٩٦ بتسجيل التأمين الخاص للعاملين بجهاز المدعي العام الاشتراكي تحت رقم (٦١٧).

وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق المذكور وتعديلاتها.

وعلى قرار الهيئة رقم (٢٤٣) لسنة ٢٠١٤ الصادر بتاريخ ٢٤/٣/٢٠١٤ بشأن حظر الصرف من الحسابات الجارية بالبنوك التي يتعامل معها صندوق التأمين الخاص للعاملين بجهاز المدعي العام الاشتراكي أو من أية موارد أخرى إلا

وعلى مذكرة الإدارة العامة للفحص الفني لصناديق التأمين الخاصة (٢) المؤرخة ١٧/٣/٢٠٢٠

"قرار"

مادة أولى : إلغاء حظر الصرف من الحسابات الجارية لدى البنوك التي يتعامل معها صندوق

التأمين الخاص للعاملين بجهاز المدعي العام الاشتراكي.

مادة ثانية : على الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار .

نائب رئيس الهيئة
مكتب رئيس الهيئة
المستشار / رضا عبد المعطي
٤٦٠٧٦

